الأمم المتحدة

A/HRC/43/33

الجمعية العامة

Distr.: General
14 February 2020
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والأربعون

24 شباط/فبراير – 20 آذار/مارس 2020

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

موجز الاجتماع الثاني المعقود في الفترة الفاصلة بين دورتين من أجل التحاور والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

قرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره 24/37، تنظيم اجتماعين بين الدورات مدة كل منهما يوم واحد للتحاور والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وهذا هو التقرير الموجز عن الاجتماع الثاني المعقود في 3 كانون الأول/ديسمبر 2019.

* قُدّم هذا التقرير بعد الموعد المقرر نتيجة لمشاورات مع الدول الأعضاء.

GE.20-01614(A)

2001614

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- عقد مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقراره 24/37، الاجتماع الثاني في الفترة الفاصلة بين دورتين من أجل التحاور والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، يوم 3 كانون الأول/ديسمبر 2019. واستُلهم موضوع الاجتماع من الإعلان السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة 4/74)، وكان عنوانه هو "العمل المعجل والمسارات الكفيلة بالتغيير: تنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة". وتألف برنامج الاجتماع من أربع جلسات[(1)].

2- وترأس الاجتماعَ الممثل الدائم لشيلي لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، فرانك تريسلر زامورانو. وأدلى رئيس مجلس حقوق الإنسان، كولي سيك، بملاحظات افتتاحية مقتضبة، وأدلت رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مونا يول، برسالة مسجلة بالفيديو. وعرضت نائبة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، كايت غيلمور، تقييماتها للإمكانات والتحديات المرتبطة بخطة عام 2030. وأدلى المستشار الخاص للأمين العام للإصلاح، ينس واندل، ببيان افتتاحي يركز على إسهام إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

3- وكان موضوع الجلسة الثانية هو "الأفكار والمناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان والعمل المعجل والمسارات الكفيلة بالتغيير: تنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة". وتألف فريق النقاش الذي افتتح المناقشات من خمسة محاورين هم: ساكيكو فوكودا - بار، أستاذة الشؤون الدولية ومديرة برامج جوليان ج. ستادلي للدراسات العليا في الشؤون الدولية في المدرسة الجديدة وعضوة في لجنة الأمم المتحدة للسياسات الإنمائية؛ ونجاة معلا مجيد، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال؛ وديبروز موشينا، المدير الإقليمي لمنظمة العفو الدولية في الجنوب الأفريقي؛ وسيما سمر، المبعوثة الخاصة لرئيس أفغانستان ووزيرة الدولة لحقوق الإنسان والعلاقات الدولية؛ وماريا - فرانشيسكا سباتوليسانو، الأمينة العامة المساعدة لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة. وبناءً على التعهد الوارد في الإعلان السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ركز فريق النقاش على الرؤية المتمثلة في عدم ترك أحد خلف الركب وعلى سبل إسهام تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأدارت المناقشة مديرة مختبر أهداف التنمية المستدامة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، نادية إيسلر. وتحدث ممثلو الحكومات الوطنية والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عن تجاربهم وممارساتهم.

4- وخلال استراحة الغداء، عرضت المنظمات المعنية بالعلاقة بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة أعمالها في معرض معرفي.

5- وكان موضوع الجلسة الثالثة هو حقوق الإنسان وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. وتناول سياسات وممارسات وآليات والتزامات محددة في مجال حقوق الإنسان على الصعيد القطري، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني، تسهم في التعجيل بإنجاز الأهداف وتنفيذها، والدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في سياق إصلاحها. وتألف فريق النقاش من براين ويليامز، المنسق المقيم في ألبانيا؛ وماريا فكتوريا غونزاليس - رومان، سفيرة حكومة إسبانيا المعنية بخطة عام 2030؛ وإيفا غرامبي، نائبة المدير التنفيذي للمعهد الدانمركي لحقوق الإنسان؛ وروبرتو موراليس ساينس، خبير تحليل في مجال التنمية في وزارة التخطيط الوطني والسياسات الاقتصادية في كوستاريكا؛ وجورج مورارا، المفوض ونائب

(1) انظر www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/2030Agenda/SecondSession/Programme.pdf.

رئيس اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان. ووصف المحاورون سبل استفادة بلدهم أو منظمتهم من أوجه التآزر بين حقوق الإنسان وتنفيذ الأهداف على الصعيد الوطني. وأدارت المناقشة مديرة صندوق الأمم المتحدة للسكان في جنيف، مونيكا فيرو. وعرض المشاركون تجاربهم وممارساتهم الوطنية.

6- وتناولت الجلسة الختامية موضوع الاستفادة من التعهدات الواردة في الإعلان السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وعرض المستشار الخاص للأمين العام للإصلاح والسيدة بيغي هيكس، مديرة شعبة الأنشطة المواضيعية والإجراءات الخاصة والحق في التنمية في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية)، استنتاجاتهما من الاجتماع وحددا الرسائل الرئيسية ومجالات المتابعة الخاصة بعقد العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً- موجز المداولات

ألف- الجلسة الافتتاحية

7- افتتح الرئيس المناقشة بعرض أهداف الاجتماع وطرائقه وأشكال عقده. وأشار إلى نتائج الاجتماع الأول المعقود في الفترة الفاصلة بين دورتين (انظر A/HRC/40/34) التي سيستند إليها الاجتماع الثاني[2]. وسيسهم هذا التقرير الموجز عن الاجتماع في المناقشات التي ستُجرى أثناء المنتدى السياسي الرفيع المستوى في 2020.

8- وأشار رئيس مجلس حقوق الإنسان، في ملاحظاته الافتتاحية، إلى نجاح الاجتماع الأول المعقود في الفترة الفاصلة بين دورتين[3]. وقال إن الإعلان السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى يدعو إلى اتخاذ إجراءات معجلة على جميع المستويات، تشمل إشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة، من القطاعين العام والخاص على حد السواء، من أجل عدم ترك أحد خلف الركب في تنفيذ خطة عام 2030. ولا بد إذن من بذل جهود متضافرة للتوصل إلى حلول دائمة وسد الثغرات العامة في مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

9- وذكّر بأن مجلس حقوق الإنسان اعتمد 42 قراراً يشير تحديداً إلى أهداف التنمية المستدامة. ويركز الكثير منها على فئات بعينها من أصحاب الحقوق، مثل الفتيات والنساء والأطفال والشباب والعمال والمدافعين عن حقوق الإنسان والشعوب الأصلية والمشردين وغيرهم من الفئات الضعيفة. وتوضح القرارات أن التنمية المستدامة ليست مجرد تحقيق النمو الاقتصادي؛ بل هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وسياسية ترتبط بالتمتع بجميع حقوق الإنسان من دون تمييز من أي نوع.

10- وأدلت رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي برسالة بالفيديو[4]. وأعربت عن تأييدها للاجتماع الذي خُصص لتعزيز التعاون والتحاور بشأن حقوق الإنسان وخطة عام 2030. ورأت أن حقوق الإنسان والتنمية المستدامة عنصران لا ينفصلان، وأن المبدأ الأساسي لخطة عام 2030 – ألا وهو عدم ترك أحد خلف الركب – يكمن في صلب حقوق الإنسان، وهي عدم التمييز والمساواة في الحقوق والكرامة. وقالت إن احترام حقوق الإنسان خطوة رئيسية في سبيل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

(2) انظر www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/2030Agenda/SecondSession/ConceptNote.pdf.

(3) انظر www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/2030Agenda/SecondSession/Statements/Coly_Seck_President_HRC.pdf.

(4) انظر www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/2030Agenda/SecondSession/Statements/Mona_Juul.pdf.

11- وحثت المشاركين في الاجتماع على مراعاة الأشخاص الذين ينبغي أن يستفيدوا من جهودهم. فوراء كل بيان ومعلومة وكل غاية ومؤشر أناس لهم تطلعات وآمال وحقوق إنسان، من بينها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأشارت إلى العجز المسجل في تحقيق الأهداف والحاجة إلى العمل معاً لرسم سبيل للمضي قدماً باتباع خطوات مبتكرة وعملية لإحداث التغيير المنشود. وقالت إن الوقت بدأ ينفد في سباق لا يسعهم خسارته.

12- وذكرت أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يقف على أهبة الاستعداد للعمل مع جهات أخرى على تعميم التوصيات المنبثقة من الاجتماع المعقود في الفترة الفاصلة بين دورتين، والمساعدة في توجيه المناقشات في نيويورك وفي جميع المناطق، وتعزيز الاستيعاب والتنفيذ على الصعيد الوطني. وسيتيح تقرير اجتماع ما بين الدورتين إسهاماً هاماً للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، وسيستغله المجلس الاقتصادي والاجتماعي خير استغلال. وأكدت من جديد أهمية الاستفادة من تعاون المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان وتعزيزه، وأعربت عن التزامها بالعمل مع جميع الدول الأعضاء لتحديد معالم عقد للعمل يكفل النجاح.

13- ولاحظت نائبة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عدم سير أي بلد حتى الآن على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق عام 2030[(5)]. غير أن هذه الأهداف قابلة للتحقيق، وتتيح خطة عام 2030 خريطة طريق عملية مفصلة نحو قصد لا يسع العالم تفويته. وقد طالب المنتدى السياسي الرفيع المستوى في 2019 بالعمل المعجل لبلوغ الأهداف. وحقوق الإنسان عوامل مُسرّعة، والأهداف حبلى بالحقوق. وينبغي أن تكون الأهداف، خلال العقد القادم، هي الخطة التشغيلية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أجل إعمال جميع حقوق الإنسان للناس كافة في كل مكان، على نحو جامع وشامل. فهي تشكل اتفاق المجتمع الدولي على عدم ترك أي أحد خلف الركب.

14- وبغية الإسراع في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يجب على منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تكثف عملها من خلال الابتكار والتكامل وتوليد البيانات وتصنيفها والمشاركة. وفيما يتعلق بالابتكار، يجب أن تكون توصيات المنظومة، بما فيها التوصيات المنبثقة من الاستعراض الدوري الشامل، في وضع أفضل بحيث تُعتبر حوافز من أجل إعمال الحقوق التام على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. أما فيما يتعلق بالتكامل، فيجب على مجلس حقوق الإنسان وآلياته إقامة شراكة عميقة وحكيمة مع الجهات التي تبذل جهوداً على الصعيد العالمي فيما يخص العمل المناخي. وقالت نائبة المفوضة السامية إن اقتصادات جميع البلدان، والحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية لكل دولة، وحقوق جميع الناس - والأجيال المقبلة - هي على المحك.

15- ويجب أن يساعد نظام حقوق الإنسان في إيجاد نموذج جريء وشجاع لحقوق الإنسان من أجل تحقيق التحول الاقتصادي اللازم لمعالجة أوجه عدم المساواة وإرساء اقتصاد أكثر استدامة. ويتطلب مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب تصنيف البيانات لتحديد التقدم المحرز فيما يتعلق بالفئات المعرضة للإقصاء والتمييز.

16- وينبغي أن يكفل نظام حقوق الإنسان مشاركة أصحاب الحقوق، والارتقاء بالناس من فئة المعترضين إلى فئة الشركاء، وهو أمر بالغ الأهمية للنجاح في تنفيذ خطة عام 2030. ويجب حماية دور المجتمع المدني وتعزيزه لزيادة المشاركة. وفي سياق تنفيذ خطة عام 2030، فإن تسريع الجهود الرامية إلى وضع الحقوق في نقطة تقاطع الشواغل المتعلقة بالسلام والرخاء والكوكب من شأنه أن يضع الناس في صميم ذلك التنفيذ، ويؤدي إلى تحول حقيقي.

(5) انظر www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/2030Agenda/SecondSession/Statements/Kate_Gilmore.pdf.

17- وأوضح المستشار الخاص للأمين العام للإصلاح أن الهدف من إصلاحات الأمين العام الطموحة للأمم المتحدة هو إرساء منظمة أكثر فعالية لضمان استجابة عالمية تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات وتدمج السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان دمجاً شاملاً، من التصميم إلى التنفيذ[6].

18- وتشكل حقوق الإنسان ركيزة لأهداف التنمية المستدامة، ويجسد الهدف المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب مبدأً أساسياً من مبادئ حقوق الإنسان ألا وهو المساواة وعدم التمييز. وتُعتبر الأهداف إطاراً للعمل يتيح فرصة جديدة لتفعيل معايير حقوق الإنسان على جميع المستويات وللأطراف الفاعلة كافة. ومن ثم فإن قبول الأهداف باعتبارها لغة عالمية يتيح مجموعة من المعايير العالمية للتقدم والتأثير، ويعالج مشكلة التقاعس الفعلي عن العمل في مجال حقوق الإنسان.

19- وتمكِّن عناصر الإصلاح الإدارية والفنية منظومة الأمم المتحدة من دعم تنفيذ خطة عام 2030 بمزيد من الفعالية. وقد أُدخلت تغييرات هيكلية كبيرة لزيادة الكفاءة، والحد من تشظي ركيزة السلام والأمن وإعادة تنظيم جهاز المنسقين المقيمين ضمن الأمم المتحدة لتصبح هذه الوظيفة استراتيجية أكثر بغية كفالة اتباع نهج أكثر تكاملاً على الصعيد القطري.

20- وقال المستشار الخاص إن الأمين العام قد التزم بتحقيق التوازن بين الجنسين على نطاق المنظمة، لأن المساواة بين الجنسين شرط لا غنى عنه للتنمية المستدامة ونتيجة حتمية لها. ويشكل إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون من أجل التنمية المستدامة على الصعيد القطري أداة متينة للتخطيط من أجل تنظيم استجابة فعالة من الأمم المتحدة للاحتياجات والتحديات المرتبطة بحقوق الإنسان ضمن الإطار العام لأهداف التنمية المستدامة.

21- ويمكن أن تبث المنابر التحليلية المتاحة لعامة الناس، التي تربط اتفاقيات حقوق الإنسان ربطاً مباشراً بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها ومؤشراتها محتوى جديداً في الاستعراض الدوري الشامل. ومن شأن الجمع بين التوصيات المنبثقة من الاستعراض وإطار التعاون أن يتيح للأفرقة القطرية منبراً أكثر فعالية لتعزيز حقوق الإنسان. وقد أتاحت آليات التنسيق الداخلي على نطاق المنظومة في الأمم المتحدة فرصاً جديدة للتقريب بين حقوق الإنسان ومبدأ عدم ترك أحد خلف الركب وأهداف التنمية المستدامة.

22- وفي الختام، قال إن الهدف الرئيسي من الإصلاح هو تحقيق زيادة كبيرة في قدرة منظومة الأمم المتحدة على استيفاء متطلبات أهداف التنمية المستدامة وطموحها، والارتقاء من ثم بأهمية الأمم المتحدة وقدرتها على تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد العالمي.

23- واختتم الرئيس الجلسة الافتتاحية بتسليط الضوء على الفرص التي أثارها المتكلمون لتسريع وتيرة تحقيق الأهداف بتقوية أوجه التآزر مع حقوق الإنسان.

باء- الأفكار والمناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان والعمل المعجل والمسارات الكفيلة بالتغيير: تنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة

24- افتتحت مديرة مختبر أهداف التنمية المستدامة الجلسة الثانية بسؤال أعضاء فريق النقاش الخمسة عن السبب الذي يجعلهم يعتبرون تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عاملاً مسرِّعاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(6) انظر www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/2030Agenda/SecondSession/Statements/Jens_Wandel.pdf.

25- وأشارت الأمينة العامة المساعدة لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات إلى أن خطة عام 2030 تضع التنمية المستدامة في صميم عمل الأمم المتحدة. وترتكز الخطة على حقوق الإنسان، وتعتبر النهوض بالتنمية المستدامة أفضل استثمار لبناء مجتمعات سلمية يعمها الرخاء. وتكامل خطة عام 2030 وحقوق الإنسان يتطلب اتباع نهج أكثر اتساقاً على نطاق مختلف ركائز الأمم المتحدة، التي تشمل السلام والتنمية وحقوق الإنسان. وثمة قواسم مشتركة كثيرة بين أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، أُدرج عدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الخطة باعتبارها أهدافاً، ويشمل الهدف 16 عدداً من أبعاد الحقوق المدنية والسياسية.

26- وشددت على أهمية اعتماد الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى بالإجماع في أيلول/سبتمبر 2019. وأكدت الدول الأعضاء في الإعلان على عزمها جميعاً على احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في تنفيذ الأهداف، فإن العالم لا يسير على الطريق الصحيح لبلوغها في أفق عام 2030. ولذلك لا بد أن تتخذ الدول الأعضاء والأمم المتحدة إجراءات عاجلة.

27- وأشارت إلى مجالات العمل العشرة الشاملة في الإعلان السياسي، وقالت إن الالتزام بعدم ترك أحد خلف الركب هو بالتأكيد مدخل لتعزيز حقوق الإنسان، ويتضمن التزاماً صريحاً باتخاذ إجراءات معجلة ومحددة الهدف لإزالة جميع الحواجز القانونية والاجتماعية والاقتصادية الماثلة أمام تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. ومن المهم تمتين المؤسسات وزيادة فعاليتها ومساءلتها لتمكين المهمشين من المطالبة بحقوقهم، كما أن ضمان عمليات قائمة على مزيد من المشاركة والتمثيل في صنع القرار أمر أساسي لبناء الثقة وعدم ترك أحد خلف الركب. ويجب أن يكون الناس في صميم عملنا بأكمله.

28- وأشارت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال إلى أن العنف ضد الأطفال مشكلة عالمية. وينبغي التصدي لجميع أشكال العنف والعوامل الكامنة وراءه، وهذه مهمة تتطلب معالجة جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ورأت أن اتفاقية حقوق الطفل والأهداف مترابطة وغير قابلة للتجزئة. ومن المهم التحول إلى نهج نظمي شامل قائم على مراعاة الفوارق الجنسانية وحقوق الطفل لضمان زيادة حماية الأطفال وتمكينهم.

29- وأضافت أن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان وعلى حقوق الطفل من شأنه أن يعجل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة: فإذا اعتُبر الأطفال فاعلين وعوامل تغيير، ستكون المشاريع أكثر فعالية، ولا سيما على مستوى القاعدة الشعبية. وبغية النجاح في اتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة، لا بد من توضيح الأطراف وتوضيح مسؤولية كل منهم.

30- وأعربت السيدة سمر عن اقتناعها بأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أي بلد يسهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها في جميع البلدان. وأفادت بأنها تنتمي إلى بلد عانى من النزاع والفقر طيلة 40 سنة، وأشارت إلى أن النزاع يزيد من حدة الفقر وانعدام الأمن ويشكل تحدياً كبيراً أمام تحقيق الأهداف. وقالت إن التمييز والفقر وعدم المساواة والفساد عوامل تسهم في استمرار النزاع.

31- ودعت إلى إيلاء البلدان التي تمر من النزاع اهتماماً خاصاً. وقد تسبب انتهاك حقوق الإنسان في نشوب النزاع، وأدى النزاع بدوره إلى عرقلة التنمية. ولن تتحقق أهداف التنمية المستدامة حيثما استمر النزاع. ومن شأن تنفيذ الأهداف باتباع نهج شامل قائم على حقوق الإنسان أن يساعد البلدان في تعزيز الحكم الرشيد والسلام المستدام.

32- واختتمت كلمتها بالإشارة إلى أن عدم القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة سيكون عقبة أمام النهوض بالمساواة والتنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة ومبادئ حقوق الإنسان.

33- ولاحظ السيد موشينا أن الجميع، على الصعيد الدولي، يعتقد أن حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة وجهان لعملة واحدة، ومع ذلك ليس هناك اتفاق من هذا القبيل على الصعيد القطري، بالنظر إلى رد فعل بعض الدول على الحركات المعنية بحقوق الإنسان. وتتحدث بلدان كثيرة عن تبني حقوق الإنسان لكنها لا تؤيد المدافعين عن حقوق الإنسان. وينبغي ترجمة الأقوال إلى أفعال.

34- ومن أجل المضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان، لا بد من معالجة انعدام المساواة. وتضم منطقة الجنوب الأفريقي ستة من البلدان السبعة الأفقر في جنوب الصحراء الكبرى. وهذه البلدان غنية ولكنها غير متكافئة، ومع نمو الاقتصادات يلزم تقاسم الفوائد على نطاق شامل. ورأى أن هذه المنطقة تفتقر إلى رؤية قوية أو تصور متين للتصدي على نحو حاسم لانعدام المساواة، لكنه أعرب عن أمله أن تكون هذه اللحظة التي تشمل التحاور والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة عام 2030 بداية لهذا التغيير.

35- وأكدت السيدة فوكودا - بار أن حقوق الإنسان أساسية للنهوض بخطة التحول التي تعتبر من التطلعات الأساسية لخطة عام 2030. ورأت أن سير الأمور كالمعتاد لن يحقق أهداف التنمية المستدامة؛ وعلى الرغم مما أُحرز من تقدم هائل، فقد أبرز التقرير الأخير عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي الفقر الدائم والمستويات غير المسبوقة من انعدام المساواة، وأشار إلى أن العالم بلغ نقطة حاسمة فيما يتعلق بتغير المناخ العالمي وفقدان التنوع البيولوجي[7]. ومن التحديات الملحة التعجيل بخطى التقدم في الحد من الفقر وتحويل مسار تغير المناخ وعدم المساواة. وقالت إن مبادئ حقوق الإنسان والنشاط الحقوقي والجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان والعمليات المرتبطة به عناصر أساسية للتعجيل بتنفيذ خطة التحول لعام 2030.

36- وتبرز خطة عام 2030 الحاجة إلى جرعة كبيرة من الحماية الاجتماعية وسياسات الاقتصاد الكلي لصالح الفقراء والضرائب التصاعدية إلى جانب آليات مؤسسية للمشاركة وتنمية القطاعات الإنتاجية المدرة للدخل.

37- ولدى تحليل الاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة في عامي 2017 و2018، خلصت لجنة السياسات الإنمائية إلى أن الخطابات عجت بالهدف المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب، غير أن استراتيجية تحقيقه على أرض الواقع ظلت غامضة في معظم الحالات. ومن بين مختلف الاستراتيجيات ذات الصلة بعدم ترك أحد خلف الركب، شددت أغلبية البلدان على الحماية الاجتماعية، لكنها أهملت الدور الهام لسياسات الاقتصاد الكلي في القطاعات الإنتاجية في تحقيق الأهداف. وفي معظم الاستعراضات، لا ترد أي إشارة إلى الالتزام بالوصول أولاً إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب، أو الحاجة إلى تجنب دفع أي شخص إلى الخلف.

38- وخلال تبادل الآراء مع فريق النقاش، لاحظت الأمينة العامة المساعدة لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات أن من الممكن فعل المزيد باستخدام المنتدى السياسي الرفيع المستوى لإدماج الجهود الرامية إلى إعمال حقوق الإنسان وتنفيذ خطة عام 2030. ومع انتقال المنتدى إلى جولته الثانية (2020-2024)، فإن أهم شيء هو التنفيذ وتحقيق نتائج ملموسة للناس. وأثنت على مجلس حقوق الإنسان لعقد اجتماعات في الفترة الفاصلة بين دورتين وسيلةً لتعزيز المعارف وتبادل الآراء مع المنتدى. وفي تموز/يوليه 2019، عرضت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إسهام المجلس في المنتدى، وهو تبادل المعارف الذي يكتسي أهمية حيوية ويجب مواصلته.

(7) Independent Group of Scientists appointed by the Secretary-General, *Global Sustainable Development Report 2019: The Future is Now – Science for Achieving Sustainable Development*, (United Nations, New York, 2019).

39- وينبغي للدول الأعضاء أن تستغل خير استغلال ما تشارك فيه من عمليات تقديم التقارير. فالاستعراض الدوري الشامل، على سبيل المثال، يمكن أن يساعد في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية والعكس بالعكس. وتختلف أهداف وطرائق الاستعراض الدوري الشامل والاستعراضات الوطنية، لكن هناك أوجه تكامل بينها. وشجع الأمين العام الدول صراحة، في مبادئه التوجيهية للاستعراضات الوطنية الطوعية، على تنسيق عمليات تقديم التقارير، بما فيها التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان[8].

40- وأشارت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال إلى أهمية الانتقال من نهج رد الفعل إلى نهج استباقي إزاء فك الانعزال وتحديد حوافز من أجل تعاون شامل لعدة قطاعات لا يقتصر على حماية الطفل بل يتناول مجالات أخرى أيضاً. ويعني النهج القائم على حقوق الإنسان وضع السكان في صميم السياسة العامة، الأمر الذي يتطلب صورة موثوقة عنهم على الصعيدين الوطني والشعبي. ولكي لا يُترك أحد خلف الركب، لا بد من بيانات مصنفة لتحديد من هم عرضة للخطر ويحتاجون من ثم إلى المساعدة. ومن المفيد أن يكون هناك مستودع لجميع البيانات التي تجمعها جهات فاعلة كثيرة، لتجنب التكرار وضمان نظام معلومات أشمل.

41- وشددت على أهمية المؤشرات وآليات المساءلة وأشارت إلى ضرورة إجراء تقييم أشمل لما ينبغي قياسه بالضبط.

42- وفي معرض تناول التحديات النظمية الماثلة في أفغانستان، تحدثت السيدة سمر عن عمل اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان على النهوض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسلطت الضوء على أهمية العدالة والمساءلة، في بلدها وفي جميع البلدان الأخرى. وينبغي أن تكون حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة واقعاً يعيشه الناس ولا تبقى حبراً على ورق آلية الاستعراض الدوري الشامل وآلية الاستعراضات الوطنية الطوعية، لأن من حق الناس أن يعيشوا بكرامة.

43- وأكدت السيدة فوكودا - بار من جديد أن مبدأي حقوق الإنسان المتمثلين في المساواة والمشاركة هما في صميم خطة التحول. ويجب أن تكون المساواة جزءاً لا يتجزأ من سياسة الاقتصاد الكلي ومن السياسات الرامية إلى إيجاد فرص العمل المنتج. ورأت أن إدراج مبادئ حقوق الإنسان في نموذج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أساسي لخطة تفضي إلى التحول.

44- ودعا السيد موشينا المجتمع المدني والحكومات والمؤسسات إلى التضافر من أجل تجسيد التقارب المتزايد بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية في صلتها بأهداف التنمية المستدامة. وضرب مثلاً على هذا التقارب بالإشارة إلى قضية في إسواتيني استند فيها أحد القضاة إلى الأهداف لرفض إصدار أمر بالإبعاد. ومما يؤسف له أن هذه القضية ليست معروفة جيداً خارج إسواتيني.

45- وفي مداخلات الحضور[9]، رحبت عدة وفود بعقد الاجتماع الثاني في الفترة الفاصلة بين دورتين، وأكدت من جديد علاقة التعاضد غير القابلة للتجزئة بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية

(8) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، *دليل إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية: طبعة 2019* (نيويورك، 2018)، المرفق الثاني.

(9) أدلى ببيانات كل من أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز، الاتحاد الأوروبي، كولومبيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية إيران الإسلامية، الفلبين، أنغولا باسم مجموعة الدول الأفريقية، باكستان، أستراليا، الهند، الجبل الأسود، الصين، جنوب أفريقيا، جزر البهاما، السويد، مصر، هولندا، النرويج، مجلس أوروبا، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، التحالف العالمي لمشاركة المواطنين، شبكة حقوق الطفل، رابطة جماعة البابا جيوفاني الثالث والعشرين. وبعض البيانات متاح في الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/SecondIntersessional Meeting2030Agenda.aspx.

المستدامة. وأشير مراراً وتكراراً إلى مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب باعتباره مبدأً توجيهياً لإنجاز خطة عام 2030. وأُعرب عن التشجيع والالتزام فيما يتعلق بالتعجيل بتنفيذ خطة عام 2030.

46- وأكدت دول عديدة قيمة إدماج العلاقة بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة في السياسات والخطط والأنشطة، وتحدثت عن التدابير التي تتخذها في هذا الصدد على الصعيد الوطني وفي تعاونها الإنمائي الدولي. ومن الأمثلة على هذه التدابير حلقات العمل الوطنية واستكشاف نهج إزاء الأهداف يحقق "تغييراً نُظمياً".

47- وسُلط الضوء على الأهمية المحورية للحق في التنمية في خطة عام 2030، وعلى قيمة التعاون الدولي والإقليمي والحاجة إلى تعبئة الموارد المالية وغير المالية، من القطاع الخاص ومن غيره. وتحدث بعض الوفود عن الحاجة إلى العمل المنهجي على جمع البيانات المصنفة وتحليلها. وأُقر بأن إصلاح الأمم المتحدة عنصر هام لزيادة الفعالية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

48- ومن بين المواضيع المحددة المذكورة أهمية المساءلة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ والتمكين وحقوق النساء والفتيات؛ وترابط الحقوق وعدم قابليتها للتجزئة؛ والديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد؛ والدور الأساسي للمجتمع المدني وأهمية حماية الحيز المدني؛ وضرورة معالجة عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها؛ والحاجة إلى إصلاحات اقتصادية؛ والتهديد الذي تتعرض له حقوق الإنسان والأهداف من جراء تغير المناخ والكوارث الطبيعية؛ وأهمية تسوية النزاعات بطرق سلمية لبلوغ الأهداف؛ وحقوق الطفل ومساهمة الأطفال في الجهود الرامية إلى تحقيق خطة عام 2030.

49- وأعرب السيد موشينا عن اتفاقه مع وفد جنوب أفريقيا على أهمية مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. ورأى أن الاستجابة لتغير المناخ تتطلب الاعتراف بعدم المساواة بين البلدان وداخلها. وفي هذا الصدد، من المهم تأكيد المسؤولية الكبرى التي تقع على عاتق البلدان الصناعية الغنية على وجه الخصوص.

50- ورداً على سؤال من وفد جزر البهاما بشأن الاستناد إلى الحقوق في رصد أهداف التنمية المستدامة والاستفادة من الاستعراض الدوري الشامل لرصد الأنشطة المرتبطة بتغير المناخ، قالت الأمينة العامة المساعدة لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات إن هناك بلداناً أبلغت بالفعل في استعراضاتها الوطنية الطوعية عن معايير حقوق الإنسان التي أدمجتها في دستورها أو تشريعاتها.

51- وفي هذا الصدد، قالت السيدة سمر إن الآلية المفيدة بوجه خاص هي مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان مزودة بميزانية كافية ومكلفة بولاية واضحة لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. واقترحت أن يؤدي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو وكالة أخرى من وكالات الأمم المتحدة داخل البلد دور آلية للمساءلة لدعم الحكومات في تقديم التقارير عن تنفيذ الأهداف في استعراضاتها الوطنية الطوعية.

52- ورداً على سؤال من وفد السويد عن التعاون الإنمائي والنهج القائم على حقوق الإنسان، قالت السيدة فوكودا – بار إن التعاون الثنائي يمكن أن يؤدي دوراً هائلاً في تمكين الجهات الفاعلة المحلية من الرصد والمشاركة في التنفيذ. وسلطت الضوء على المسألة الحاسمة المتمثلة في البيانات والحاجة إلى دعم المكاتب الإحصائية الوطنية في مجال تصنيف البيانات، إذ ليس هناك بديل لعمل المكاتب الإحصائية الوطنية.

53- ورداً على سؤال من شبكة حقوق الطفل عن زيادة مشاركة الأطفال، أشارت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال إلى أن مشاركة الأطفال مبدأ أساسي من مبادئ اتفاقية حقوق الطفل، ورأت أن هناك حاجة إلى وضع ترتيبات نظمية للتشاور مع الأطفال بشأن التنفيذ والرصد وتصميم السياسات والبرامج.

جيم- حقوق الإنسان وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني

54- انصب تركيز الجلسة الثالثة على إبراز تجارب محددة تربط بين أهداف التنمية المستدامة وسياسات حقوق الإنسان وممارساتها وآلياتها والتزاماتها على الصعيد القطري. وطلبت السيدة فيرو من كل عضو من أعضاء فريق النقاش عرض تجاربه الوطنية.

55- وسلط السيد ويليامز الضوء على نقطتين شاملتين. أولاً، إن كل الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة على الصعيد القطري في ألبانيا تهدف إلى المساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان ذات الصلة. وهذان الهدفان مترابطان ترابطاً وثيقاً. ثانياً، كان إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مفيداً في تمتين قدرتها على تعزيز حقوق الإنسان والأهداف على الصعيد القطري.

56- وشرع في توضيح هاتين النقطتين بأمثلة من تجربته مع الأمم المتحدة في ألبانيا. ويتعلق المثال الأول بقدرة فريق الأمم المتحدة القطري على الاستجابة بسرعة لخطر اعتماد تشريع مثير للجدل يتعلق بمكافحة التشهير من أجل تنظيم قطاع الأخبار والخدمات الإخبارية الشبكية. وقد تمكن، بوصفه منسقاً مقيماً متفرغاً، من التواصل مع المفوضية السامية والاستجابة بسرعة أكبر بكثير مما كان ممكناً من قبل. ويوضح المثال التعاون مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ويبين كيف أسهمت إعادة التنظيم في تقديم استجابة أكثر فعالية وفي وقت أنسب لمسائل محددة عند ظهورها.

57- ويتعلق المثال الثاني بالاستعراض الدوري الشامل وقيمته الهائلة. وعقدت الأمم المتحدة جلسات في ألبانيا لمساعدة الحكومة في التحضير لاستعراضها. إضافة إلى ذلك، ساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وزارة الخارجية في إنشاء منبر شبكي يتتبع التوصيات المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل وغيره من العمليات مثل الاستعراضات التي تجري في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ومكّن المنبر المجتمع المدني والصحافة والبرلمان وجهات أخرى من الاطلاع على التوصيات المقدمة وحالة الاستجابة لها.

58- ويتعلق المثال الثالث بمسألة التمويل. فمن المهم أن تكون الموارد متاحة لوضع برامج لحقوق الإنسان تغير حياة الناس بالفعل. وفيما يتعلق بالهدف 10 بشأن الحد من عدم المساواة، أو الهدف 5 بشأن المساواة بين الجنسين، لن يُحرز تقدم إلا إذا أتيحت موارد مالية كثيرة للبرامج. وفي هذا الصدد، باتت إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تحدث التغيير بتمكين المنسقين المقيمين من التركيز على جمع الموارد لأسرة الأمم المتحدة برمتها وتشجيع الشركاء الإنمائيين على دعم التمويل الجماعي والتمويل المشترك. وشدد على قيمة التمويل الجماعي وأهمية أن يدعمه الشركاء من دون اشتراط تخصيصه لغرض معيّن.

59- وتناول مثاله الرابع المكتب الإحصائي الوطني الألباني وأهمية البيانات المصنفة للوصول إلى من تُركوا خلف الركب. وعرض السيد ويليامز الجهود التي تبذلها المفوضية السامية لدعم التعاون في ألبانيا بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والمكتب الإحصائي الوطني بموازاة التشجيع على استقلال المؤسستين.

60- وأشارت السيدة غونزاليس - رومان إلى أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي عقد في أيلول/سبتمبر 2019 كان ذا أهمية خاصة من حيث توجيهاته السياسية، بما في ذلك دعوته في الإعلان السياسي إلى التعجيل باتخاذ مزيد من الإجراءات[10]. وقالت إن الهدف 16 من أهداف التنمية

(10) انظر www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/2030Agenda/SecondSession/Statements/Maria_Victoria_Gonzalez-Roman.pdf.

المستدامة حاسم الأهمية ويجب أن يحظى بمزيد من الاهتمام على الصعيد المؤسسي من أجل تسريع خطوات التقدم، من خلال إدراج غاياته في التخطيط الوطني والمحلي وفي نظم الميزنة والرصد والإبلاغ.

61- وقد واءمت إسبانيا التوصيات الـ 168 المقدمة في استعراضها الدوري الشامل لعام 2015 مع أهداف التنمية المستدامة، مما ساعد في تحديد المجالات التي تتطلب من الحكومة والبرلمان اتخاذ إجراءات ذات أولوية. ويمكن توسيع نطاق الممارسة المتمثلة في مواءمة توصيات الاستعراض مع الأهداف والخطط الوطنية لتشمل توصيات آليات حقوق الإنسان الأخرى، بما فيها آليات مجلس أوروبا.

62- وأدمجت إسبانيا أهداف التنمية المستدامة في تخطيطها الوطني وسياساتها العامة. ووافقت على خطة عمل وطنية في حزيران/يونيه 2018 لتنفيذ خطة عام 2030، وقدمت استعراضاً وطنياً طوعياً أثناء المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2018. واتبعت نهجاً "يشمل المجتمع بأسره" لدعم خطة العمل، تؤدي فيه السلطات الإقليمية والمحلية دوراً حاسماً في تنفيذ الأهداف وبلوغها. ويتعين على أصحاب المصلحة أن يعملوا معاً بمزيد من الاتساق والتنسيق لتحقيق الأهداف.

63- ولاحظت السيدة غرامبي أن مناقشة أفضل الممارسات على الصعيد القطري في مجلس حقوق الإنسان وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى بالغة الأهمية للنجاح في الوفاء بالتعهد بعدم ترك أحد خلف الركب[11]. وأظهر التحليل الذي أجراه المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان في عام 2015 أن أكثر من 90 في المائة من غايات أهداف التنمية المستدامة يعكس مباشرة عناصر المعايير الدولية لحقوق الإنسان والعمل. ويشير هذا التقارب الشديد إلى أن التقارير والتوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان بالغة الأهمية لتوجيه عملية تنفيذ الأهداف، ويبين أن إطار مؤشرات الأهداف من شأنه أن يولد بيانات ذات صلة بحقوق الإنسان.

64- ولذلك، فإن رسالتها الرئيسية الأولى هي أن من الممكن ضمان إسهام تنفيذ الأهداف في زيادة إعمال حقوق الإنسان، من خلال الربط بين أهداف التنمية المستدامة، التي هي غير ملزمة، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان والعمل، التي هي ملزمة، ومن خلال استخدام البيانات والمعلومات المتاحة.

65- أما رسالتها الرئيسية الثانية فهي أن منظومة حقوق الإنسان بدأت تبرُز باعتبارها آلية للمساءلة عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن النهُج المتبعة لإدماج بيانات حقوق الإنسان في الخطط والسياسات المتعلقة بالأهداف إدماج حقوق الإنسان في الاستعراضات الوطنية الطوعية. ويفيد تحليل المعهد الدانمركي بأن أكثر من 80 في المائة من الاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة في عام 2019 أشار إلى حقوق الإنسان.

66- وثمة نهج آخر هو إشراك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تخطيط الأهداف وتنفيذها. وكثيراً ما تجمع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بيانات كمية ونوعية مفيدة، وبالتالي فهي جهات شريكة هامة في عملية الإبلاغ والتخطيط. ووصفت السيدة غرامبي نهج التخطيط المتكامل الذي اتبعه البرلمانيون الدانمركيون في إطار شبكة تضم جميع الأحزاب معنية بأهداف التنمية المستدامة تدعمها هيئة خبراء. ومن ثم فإن رسالتها الرئيسية الثالثة هي أن منظومة حقوق الإنسان تتيح بيانات ومعلومات نوعية يمكن أن توجه تنفيذ الأهداف والمساءلة على الصعيد الوطني.

67- وركز السيد موراليس ساينس في عرضه على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في كوستاريكا في إطار التخطيط الوطني وفي سياسات عامة محددة، وكيفية دعم ورصد هذا التنفيذ على نطاق الحكومة

(11) انظر www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/2030Agenda/SecondSession/Statements/Eva_Grambye.pdf.

على جميع المستويات[12]. وينصب التركيز في كوستاريكا على مكافحة الفقر، والإنتاج المستدام، والمجتمعات المحلية المستدامة، باعتبارها مداخل لتنفيذ الأهداف في أداة التخطيط الوطني. وتجسد الغايات والأهداف الوطنية السياسات العامة التي تؤثر في أهداف التنمية المستدامة، مثل الأهداف المتعلقة بالتصدي للفقر والسلام والعدالة.

68- وفي عام 2016، اعتمدت الحكومة ميثاقاً وطنياً يُلزم كل مؤسسة عامة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأنشأت أيضاً لجنة متعددة المستويات تشمل الحكومة برمتها لضمان تنفيذ الأهداف على جميع الصعد وفي كل قطاع. ووُضعت مؤشرات استناداً إلى البيانات المتاحة: فتوجد الآن بيانات عن حوالي 73,1 في المائة من المؤشرات، والهدف هو الحصول على 100 في المائة من البيانات اللازمة لتتبع كل مؤشر. ويسعى المعهد الوطني للإحصاء إلى الحصول على البيانات الناقصة وضمان تصنيفها حسب السكان ونوع الجنس وإقليم المنشأ.

69- وقد كفلت الحكومة مشاركة الجهات صاحبة المصلحة من غير الحكومة في عملية التنفيذ، وسعت جاهدة إلى ضمان دعم السياسات العامة المرتبطة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالميزانية اللازمة. ووُضعت أيضاً سياسات وطنية لمساعدة الأقليات والتصدي لآثار تغير المناخ ومساعدة الطلاب في البقاء في المدارس.

70- وركز السيد مورارا على تجربته في كينيا[13]. وقدم لمحة عامة عن تاريخ مذكرة تفاهم أُبرمت بين اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان والمكتب الوطني الكيني للإحصاء بدعم من المفوضية السامية. وحُددت 29 فئة سكانية إجمالاً – تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية ومجموعات السكان الأصليين – إما باعتبارها خلف الركب أو أشد تخلفاً عنه، وانصب عليها التركيز من ثم لدى جمع المعلومات في التعداد الوطني.

71- ووضعت اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان والمكتب الوطني الكيني للإحصاء إطاراً لتعزيز رصد الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وتركز اللجنة على توطيد البيانات للعمل مع الوزارات والإدارات والوكالات لضمان الهدف 16 وصونه.

72- وطلبت السيدة فيرو من أعضاء فريق النقاش تناول السبل التي تكفل للآليات الوطنية المسؤولة عن حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة التواصل على أفضل وجه وتجنب الازدواجية في أعباء الإبلاغ وإجراءاته. ورداً على ذلك، تحدث السيد مورارا عن آلية وطنية واحدة جامعة لتقديم التقارير في كينيا، تجمع بين المعلومات اللازمة وتولد تقارير تنطوي على مزيد من التوحيد. ورأى السيد موراليس ساينس أن السياسات العامة القائمة على الأدلة والخطط المتينة تسهل على الحكومات تقديم التقارير. وأشارت السيدة غرامبي إلى أن زيادة فرص الوصول إلى بيانات حقوق الإنسان المتاحة يمكن أن تساعد في تخفيف عبء تقديم التقارير، وأن التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان يمكن أن تُستخدم لأغراض أهداف التنمية المستدامة: يمكن مثلاً استخدام التقارير التي تُعَدّ في إطار اتفاقيات منظمة العمل الدولية للإبلاغ عن الهدفين 8 و16. ورأت السيدة غونزاليس – رومان أن استخدام الآلية القائمة هو أفضل طريقة لرصد التقدم المحرز والمساعدة في تحقيق الأهداف.

73- ورداً على سؤال من السيدة فيرو عن أوجه التآزر الناتجة عن إصلاح الأمم المتحدة، قال السيد ويليامز إن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون من أجل

(12) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/SecondIntersessionalMeeting2030Agenda.aspx.

(13) المرجع نفسه.

التنمية المستدامة يؤدي إلى تغيير تام في مجال التخطيط بالتركيز على الوصول إلى جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات غير المقيمة.

74- وفي مداخلات الحضور[14]، كررت وفود عديدة التعليقات السابقة التي رحبت بعقد الاجتماع الثاني في الفترة الفاصلة بين دورتين، وأكدت من جديد علاقة التعاضد غير القابلة للتجزئة بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، وأهمية عدم ترك أحد خلف الركب، وأهمية دعم التعجيل بتنفيذ الأهداف.

75- ووصف العديد من المتكلمين السياسات الوطنية وغيرها من التدابير الرامية إلى الاستفادة من أوجه التآزر بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة. وتشمل تلك التدابير آليات مؤسسية من بينها مجلس وطني للتنمية المستدامة يرأسه رئيس الوزراء؛ ومجلس وطني للتنسيق من أجل التنمية المستدامة يرأسه نائب رئيس الوزراء؛ ولجنة وطنية على نطاق الحكومة معنية بالإعلام؛ ومجلس وطني لحقوق الإنسان يضم أعضاء من الحكومة والمجتمع المدني؛ ومجلس مخصص معني بأهداف التنمية المستدامة؛ ومنتدى وطني لأصحاب المصلحة المعنيين بالأهداف؛ وبرنامج لمناصري الأهداف. وتشمل التدابير الأخرى مجموعة متنوعة من المبادرات مثل النظم الإلكترونية لتتبع الوفاء بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان والأهداف، والعديد من خطط التنمية الوطنية، ومنشورات متخصصة. وأُشير مراراً وتكراراً إلى أهمية التعاون الدولي.

76- وذُكرت المواضيع المحددة التالية: الأدوار الحاسمة للمجتمع المدني والقطاع الخاص؛ والمساواة بين الجنسين والتمكين وحقوق النساء والفتيات؛ وعدم التمييز والحكم الرشيد وسيادة القانون وأهمية الهدف 16؛ ومواءمة الميزانية مع خطط تنفيذ الأهداف؛ ومساهمة المدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم في تنفيذ خطة عام 2030؛ وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وأهمية الحد من أوجه عدم المساواة الاقتصادية وغيرها؛ والحاجة الملحة إلى مكافحة تغير المناخ؛ والحاجة إلى الموارد وتعميم الخدمات المالية والإصلاحات الاقتصادية لمواجهة أوجه عدم المساواة المتزايدة؛ والدور الأساسي للمكاتب الإحصائية وقيمة جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها؛ ومساهمة الأطفال والشباب؛ والاستعراضات الطوعية على صعيد المدن؛ والدعم المؤسسي لاتباع نهج قائم على الحقوق في تنفيذ الأهداف؛ ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وأُبرز أيضاً دور البرلمانات والبرلمانيين الرئيسي في حماية حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وسُلط الضوء على تدابير دعمهم.

77- وفي ختام الجلسة، طلبت السيدة فيرو من أعضاء حلقة النقاش الإجابة على سؤالين: يتناول أحدهما توطيد التعاون من أجل التنفيذ، بما يشمل الجهات الفاعلة من غير الدول، ويتناول الآخر مشاركة الأطفال في عملية خطة عام 2030.

78- واقترحت السيدة غونزاليس - رومان استعراض الهدف 16 في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى كل عام. ورأت أن بإمكان المجتمع المدني والشباب الاضطلاع بدور أكبر على الصعيد الوطني. وليس هناك مجال كبير لمشاركة المجتمع المدني رسمياً على الصعيد الدولي، غير أن من الممكن تعزيز مشاركته غير الرسمية الهامة أصلاً.

(14) أدلى ببيانات كل من البحرين، كرواتيا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، إسرائيل، إكوادور، أوروغواي، جورجيا، الهند، تايلند، البرازيل، لكسمبرغ، نيبال، اليونان، باراغواي، أذربيجان، بلجيكا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، الاتحاد البرلماني الدولي، منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، شبكة حقوق الطفل. وقدمت أيرلندا ومنظمة الخطة الدولية ورابطة الولايات المتحدة الأمريكية للأمم المتحدة بيانات كتابية. ويرد بعض البيانات في الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/SecondIntersessional Meeting2030Agenda.aspx.

79- ولاحظت السيدة غرامبي أن اهتمام القطاع الخاص بخطة عام 2030 يعزى معظمه فيما يبدو إلى ما تتيحه من فرص أعمال ولا يعزى إلى ما تقتضيه من مساءلة. ولما كان القطاع الخاص قد شارك مشاركة كبيرة في صياغة خطة عام 2030، فمن الممكن دعوته أيضاً إلى تقديم تقارير عن طريق الاستعراضات الطوعية للأعمال. ويمكن أن يُطلب من القطاع الخاص تسليط الضوء على أفضل الممارسات، مثل السبل الكفيلة بأن يسهم بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان في دعم أهداف التنمية المستدامة. ويعتزم المعهد الدانمركي تحليل تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات وربط النتائج بالأهداف.

80- ورأى السيد موراليس ساينس أن تُعزَّز مشاركة القطاع الخاص وغيره من الجهات الفاعلة غير الحكومية في صياغة السياسات العامة. وتحدث أيضاً عن تجربة في كوستاريكا تتمثل في مشاركة الأطفال في صياغة السياسات العامة وأهمية مشاركة الفئات التي تُركت خلف الركب.

81- وأشار السيد مورارا إلى أن آلية الإبلاغ الوطنية الكينية تشرك الكيانات الحكومية والمجتمع المدني، مما يساعد في إثراء النقاش، وقال إن المجتمع المدني يشارك في إعداد تقارير الاستعراض الدوري الشامل ومتابعتها في كينيا. وأعرب عن تأييده للدعوات إلى زيادة دور البرلمانات في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذكر مجموعة برلمانية غير رسمية في كينيا تعمل على ضمان زيادة التركيز على الأهداف في البرلمان.

دال- الاستفادة من التعهدات الواردة في الإعلان السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

82- في الجلسة الختامية، عرض المستشار الخاص للأمين العام للإصلاح والسيدة هيكس ملاحظاتهما واستنتاجاتهما ورسائلهما الرئيسية فيما يتعلق بالاجتماع.

83- ورحب المستشار الخاص للأمين العام المعني بالإصلاح بالأمثلة القطرية التي تبين سبل إسهام توصيات آليات حقوق الإنسان في تحديد الفئات الضعيفة ومساعدتها في فهم الإجراءات اللازمة لاستهداف أشد الفئات تخلفاً عن الركب. وقال إن خطة حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة عوامل تسرع وضع خطة مشتركة ألا وهي عدم ترك أحد خلف الركب. ورأى أن السؤال الرئيسي الذين ينبغي الإجابة عليه في المستقبل هو كيفية تحقيق تكامل أوثق بين الخطتين.

84- وسلط الضوء على أهمية جمع البيانات وتحليلها، وشدد على ضرورة التركيز على ما يلزم قياسه من أجل التعجيل بإحراز تقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتجنب التخبط في الإبلاغ المفرط والمعلومات غير القابلة للتنفيذ. وتحدث عن التحدي الماثل أمام إصلاح الأمم المتحدة، الذي يركز على التكامل والعمل الميداني، من أجل حسن تسخير تقاطع حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة.

85- وفي الختام، لاحظ أن الفقر يتناقص غير أن عدم المساواة يتزايد. وثمة حاجة واضحة إلى تضافر الجهود من أجل إحداث تغيير ذي مغزى يشمل كل بلد وكل فئة، والسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة بطريقة تضمن حياة كريمة للجميع.

86- وركزت السيدة هيكس على خمسة مجالات وُجهت بشأنها رسائل رئيسية. أولاً، شددت على الحاجة الملحة إلى التعجيل بإحراز تقدم نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أفق عام 2030. ورأت أن قواعد ومعايير حقوق الإنسان تساعد الدول في تحديد الممارسات والتدابير والخطوات المبتكرة من أجل تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع. واعتبرتها عوامل مسرعة حاسمة لتنفيذ الأهداف.

87- ثانياً، تتيح إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وجهود إصلاح الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً مداخل حاسمة للنهوض بإعمال حقوق الإنسان والتصدي لتزايد أوجه عدم المساواة وتغير المناخ. ويتطلب التعجيل بتنفيذ الأهداف تكثيف العمل ومراعاة حقوق الإنسان. ولا بد من زيادة الاستثمار لدعم تصنيف البيانات من أجل صياغة سياسات قائمة على الأدلة لمعالجة دوافع الإقصاء والسعي إلى بناء اقتصادات قائمة على حقوق الإنسان تفضي إلى التحول.

88- والمجال الرئيسي الثالث هو حماية الحيز المدني وتوسيع نطاقه وتشجيع المشاركة الهادفة، لأن أهداف التنمية المستدامة لن تتحقق من دون تمتين مشاركة وحماية المجتمع المدني.

89- رابعاً، يجب أن تُسخَّر البيانات والتوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان تسخيراً أفضل. وينبغي زيادة فعالية الصلة بين التقارير المتعلقة بالأهداف واستعراضات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتقارير المقدمة عن طريق الاستعراضات الوطنية الطوعية، مما يكفل تعزيز المساءلة والكفاءة. ويمكن أن يساعد الفهرس العالمي لحقوق الإنسان، الذي يسمح بالبحث عن توصيات آليات حقوق الإنسان بحسب الهدف، في إقامة تلك الصلة.

90- خامساً، من أجل الوفاء بالوعد المتمثل في تنفيذ خطة عام 2030 على أساس حقوق الإنسان، لا بد من زيادة تعزيز مشاركة مجلس حقوق الإنسان في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. ويتيح الاستعراض الجاري للمنتدى فرصة لتقوية الروابط بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة وحيزاً أكبر للمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

91- وقالت إن الاجتماعين المعقودين في الفترتين الفاصلتين بين دورتين كانا مناسبتين هامتين لتبادل الآراء بشأن أفضل السبل للاستفادة من أوجه التآزر بين إعمال حقوق الإنسان وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأعربت عن أملها أن تكتسب العملية زخماً - إذ كان الاجتماعان مفيدين بالفعل في مد الجسور بين جنيف ونيويورك - وأن يستمر توطيد وتشجيع الصلات التي أقيمت بين الاستعراضات الوطنية الطوعية والاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة[15].

ثالثاً- الاستنتاجات والرسائل الرئيسية

92- أكد الاجتماع من جديد علاقة التعاضد غير القابلة للتجزئة بين حقوق الإنسان وخطة عام 2030 بوصفها علاقة حاسمة لكفالة التعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول نهاية العقد.

93- لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة للجميع، وعدم ترك أحد خلف الركب والوصول أولاً إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب، إلا باحترام جميع حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها.

94- بالنظر إلى أن تنفيذ خطة عام 2030 لا يزال بطيئاً في الوقت الراهن، فإن هناك حاجة إلى التعجيل بفعل المزيد خلال العقد القادم من العمل والإنجاز، باتخاذ إجراءات هادفة ومحددة، من أجل تسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان.

95- يدل تزايد أوجه عدم المساواة على ضرورة التركيز بوجه خاص على البلدان والفئات السكانية التي تُركت خلف الركب، ومن ذلك التركيز عليها في الجهود الرامية إلى التصدي لآثار تغير المناخ التي تشكل أولوية عالمية ملحة. وكثيراً ما يخلف الركب وراءه الأشخاص المهمشين

(15) انظر E/C.12/2019/1 و www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/CrosscuttingThematicIssues.aspx.

اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. ولذلك أكد الاجتماع من جديد الأهمية المحورية للتعهد بعدم ترك أحد خلف الركب في كفالة تنفيذ خطة عام 2030 للجميع.

96- يشكل النزاع وانعدام الأمن أيضاً تحدياً كبيراً أمام تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويلزم إيلاء مزيد من الاهتمام لضرورة منع نشوب النزاعات وتسويتها باتباع نهج محوره حقوق الإنسان من أجل التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

97- يتطلب التعجيل بإحراز تقدم زيادة اتساق ومواءمة الجهود الرامية إلى الوفاء بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان والالتزامات الواردة في أهداف التنمية المستدامة. وأصبح اتباع نهج إنمائي قائم على حقوق الإنسان ضرورياً أكثر من أي وقت مضى، ولا بد من قيادة متينة وإرادة سياسية قوية لعقد العمل والإنجاز.

98- يتطلب الطابع التحويلي لخطة عام 2030 إعطاء الناس الأولوية واعتماد سياسات عامة قائمة على حقوق الإنسان، بما في ذلك تعزيز الحماية الاجتماعية وسياسات الاقتصاد الكلي لصالح الفقراء لمواجهة أوجه عدم المساواة المتزايدة. ويجب ضمان ما يكفي من إرادة سياسية وموارد مالية من أجل إعمال جميع حقوق الإنسان وتمتين الآليات المؤسسية لزيادة المشاركة العامة.

99- يمكن استخلاص دروس من الممارسات الجيدة التي عُرضت خلال الاجتماع، ومنها ممارسات الدول الأعضاء التي تشمل الترتيبات المؤسسية ومنابر البيانات المبتكرة وخطط العمل الوطنية والنهج الشاملة لمستويات الحكومة والمجتمع برمتها. ومن الأهمية بمكان مواصلة تبادل المعارف والخبرات فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030 استناداً إلى حقوق الإنسان.

100- إن البيانات والتحليلات المتعلقة بحقوق الإنسان أساسية للتصدي للإقصاء والتمييز وعدم المساواة. وهناك اعتراف واسع النطاق بأهمية البيانات المصنفة باعتبارها أساساً للسياسات الشاملة للجميع التي تعطي الأولوية لمن هم أشد تخلفاً عن الركب. وينبغي زيادة الاستثمار في سد الثغرات في جمع البيانات وتحليلها، بما في ذلك اتباع طُرق مبتكرة في جمع البيانات.

101- من شأن الاستعراض الشامل لإطار المؤشرات العالمية لعام 2020 أن يتيح فرصة لمتابعة تصنيف البيانات والدعوة إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في جمع البيانات والإبلاغ عنها.

102- اضطلعت المكاتب الإحصائية الوطنية بدور حاسم في دعم تنفيذ الأهداف. وينبغي بذل مزيد من الجهود لدعم المكاتب الإحصائية الوطنية في اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان لجمع البيانات وتحليلها، ولتشجيع التعاون بين المكاتب الإحصائية الوطنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

103- أتاحت الإصلاحات الجارية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظومتها الإنمائية، مداخل حاسمة الأهمية لإقامة شراكة أوثق بين الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في مجال التنمية للنهوض بحقوق الإنسان وكفالة التعجيل بإحراز تقدم في خطة عام 2030.

104- ينبغي بذل جهود متواصلة لزيادة الفرص التي يتيحها إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى أقصى حد لتعزيز تكامل ركائز الأمم المتحدة الثلاث من أجل النهوض بالعمل المفضي إلى التحول على أرض الواقع، بطرق منها تمتين التقاطع بين إعمال جميع حقوق الإنسان وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

105- تتيح الأدوار المعززة التي يضطلع بها كل من المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية فرصاً لفك الانعزال وتكثيف العمل من أجل تحقيق تنمية مستدامة حقاً، والنهوض بحقوق

الإنسان والسياسات القائمة على حقوق الإنسان، والتصدي لأوجه عدم المساواة المتزايدة، ومعالجة دوافع الإقصاء.

106- يتطلب تحقيق خطة عام 2030 اتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة "يشمل المجتمع بأسره". ومن الأمور الحيوية في هذا الصدد تقوية مشاركة الناس الهادفة وزيادتها شمولاً في وضع ورصد السياسات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتخصيص الموارد الكافية لها، على أن تضم المجتمع المدني والبرلمانات والشباب والأطفال والفئات التي يُحتمل أن تُترك خلف الركب.

107- يتطلب بلوغ أهداف التنمية المستدامة توسيع الحيز المدني وصونه وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وتُعتبر منظمات المجتمع المدني جهات شريكة هامة في مجال التنمية لها أفكار خلاقة تساعد في تحقيق الأهداف.

108- يمكن أن تؤدي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً دوراً هاماً بالنظر إلى صلتها بالفئات المهمشة ولأنها في وضع يمكّنها من تحديد الثغرات ووضع سياسات وتدابير تستهدف الأشخاص الذين يُحتمل أن يُتركوا خلف الركب.

109- يؤدي القطاع الخاص دوراً هاماً في التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وينبغي أن تشكل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان أساساً لتوجيه مشاركة القطاع الخاص.

110- من شأن استعراض طرائق المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2020 أن يتيح فرصة حاسمة لتعزيز الروابط بين حقوق الإنسان وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها واستعراضها. ومن شأنه أن يتيح أيضاً فرصة هامة لزيادة مشاركة المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على نحو هادف في عملية المنتدى.

111- ينبغي تعزيز المساءلة عن تنفيذ الأهداف، ويمكن أن يسهم عمل آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات، في تعزيز عملية تقديم تقارير الاستعراض الوطني الطوعي، بسبل منها تحديد الأشخاص الذين تُركوا خلف الركب وتحديد أولويات بعينها من أجل اتخاذ الإجراءات الهادفة وتوفير الموارد اللازمة. فقد أُبرز الاستعراض الدوري الشامل على نطاق واسع خلال الاجتماع بوصفه مدخلاً رئيسياً لزيادة الكفاءة في تقديم التقارير، وتعزيز المساءلة، والنهوض بتنفيذ الأهداف، والإسهام في جهود الوقاية.

112- ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يواصل تطوير عمله الرامي إلى تحديد وتسخير أوجه التآزر بين حقوق الإنسان وخطة عام 2030 مع التركيز على تيسير تبادل الخبرات العملية والتعلم من الأقران. وينبغي له أيضاً أن يواصل تحاوره المنهجي مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بطرق منها عقد جلسات إحاطة منتظمة بين الهيئتين.

113- ينبغي الاستمرار في تمتين تعاون مجلس حقوق الإنسان مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى، بإجراءات تشمل زيادة استخدام إسهامات المجلس في دورة المنتدى السنوية وإشراك الخبراء المستقلين المكلفين من المجلس في عمليات المنتدى ومناقشاته. وسيكون من المفيد أن تواصل مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقديم إحاطة إلى المنتدى السنوي، بغية سد الفجوات، وتعزيز إدماج حقوق الإنسان في تنفيذ الأهداف، وضمان عدم ترك أحد خلف الركب.